



بيان بمناسبة (اليوم العالمي للديمقراطية)

## متطلبات لتعزيز الديمقراطية الكويتية

يحتفل العالم في يوم ١٥ سبتمبر من كل عام بمناسبة "اليوم العالمي للديمقراطية" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٧م، حيث دعت الأمم المتحدة كافة الدول وسائر المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الاحتفال بهذه المناسبة لإتاحة الفرصة لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم، وجعل المثل العليا للديمقراطية تتحول إلى حقيقة يجب أن يتمتع بها الجميع في كل مكان، ويأتي ذلك بالتوازي مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة في ١٩٤٨م.

إن الاحتفال بهذا اليوم العالمي كل عام يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية خلق ثقافة قبول واحترام الحقوق الأساسية والحريات المدنية للأشخاص والجماعات والقادة السياسيين، والالتزام ببناء مجتمعات قائمة على المشاركة وفقاً لمبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية، والمساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسلام والأمن الدوليين.

إن استذكارنا لهذه المناسبة يوفر فرصة هامة للتعرف على ما أنجز من تقدم في مجال الديمقراطية والتفكير بالوسائل الممكنة للتغلب على التحديات التي تواجهها الكويت، لذلك فحري بكل من: مجلس الأمة ومجلس الوزراء والمجتمع المدني، بحث هذا الموضوع الهام للتعرف على مكان النقص أو الخلل في مسيرتنا الديمقراطية لمعالجتها ووضع حلول مناسبة لها.

إن الحديث عن الإصلاح الإداري والمالي في أجهزة الدولة، وأي جهود مخصصة في هذا الاتجاه سوف تواجه عوائق عديدة من خارج العملية الإدارية ما لم تتصدى الجهات المعنية لأساس المشكلة ومعالجة جذورها ومسبباتها التي نرى أنها لا يمكن أن تتحقق إلا بتعزيز الديمقراطية الكويتية التي ارتضاها الكويتيون جميعاً منذ الاستقلال.



إن التأمّل في واقع ديمقراطيتنا الكويتية وتقييمها أمر في غاية الأهمية، لذلك، فإن جمعية الشفافية الكويتية ومن واقع اختصاصاتها الواردة في نظامها الأساسي المادة (٢) وخاصة الفقرة (٥) ونصها "اقتراح معالجة نواحي القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة للمنفعة الشخصية" والفقرة (٢) ونصها "نشر القيم الفاضلة في المجتمع والتي تدعو إلى الإصلاح وتناهض الفساد في جميع المجالات".

فقد تقدمت الجمعية بعدد من اقتراحات القوانين من شأنها تعزيز الديمقراطية والمساءلة واحترام القانون، ومنها:

- اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية.
- اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.
- اقتراح قانون حق الاطلاع.
- اقتراح قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

وقد تولى عدد من أعضاء مجلس الأمة مشكورين تبني ثلاثة منها، على أمل أن تحضاً بأولوية لدى أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية.

متمنين لبلدنا التقدم والازدهار، والعمل سريعاً على تعزيز ديمقراطيتنا الكويتية.

جمعية الشفافية الكويتية

١٥ سبتمبر ٢٠١٤م